الاحتلالان الأميركي للعراق والإسرائيلي لفلسطين ٦٧

أوجه الشبه والاختلاف

. رانية المصري* .

جنود يمزّقون الجدرانَ بالرصاص، فيدمّرون المباني ويَقْتلون العائلات بحثًا عن «الإرهابيين.» جنودٌ يَقْبضون على الرجال والفتيان، فيرمونهم في سجون موقّتة لأسابيع بل ولشهورٍ من دون الاتصال بعائلاتهم، ومن دون تهم ولا محاكمة. عائلاتٌ توقَف طويلاً أمام الحواجز، أو تُمْنع من العبور لوجود أسلاكٍ شائكة أو عوائق إسمنتيةٍ أو دبّابات، فيُسجنون داخل مدنهم نفسها. صحفيّون يتعرّضون للمضايقة، والتهديد، والقتل أيضًا. وسائلُ الإعلام الأميركية تتجاهل الأموات... إلاّ أن يكونوا جنودًا. ملايين الناس يفتقرون إلى الخدمات الأساسية، والمستقبلُ يبدو أشدَّ حلكةً. وفي الحالات جميعها يصف المحتلّون العنفَ ضدّهم وكأنّه منفصلٌ عن الاحتلال نفسه. وفي الحالات جميعها أيضًا يَدْفع فاتورةَ الاحتلال المواطنون الأميركيون من أموال ضرائبهم.

أهو العراقُ ما نتحدّث عنه، أم الأراضي الفلسطينية المحتلّة؟ يَصْعب التمييز. فالاحتلال الأميركيّ للعراق، والاحتلال الإسرائيليّ للقدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، يبدوانِ أكثرَ تشابهًا يومًا بعد يومًا. بل إنّ الاحتلالين مترابطان أيضًا.

كيف يتشابه الاحتلالان؟

وجهُ الشبه الأبرز بينهما هو الاحتلالُ الماديُّ نفسُه: فثمة ١٤٠ ألف جنديّ أميركيّ (فضلاً عن ١١،٦٠٠ جنديّ بريطانيّ، وقواتٍ مبعثرةٍ أقلّ عددًا من بلدان أخرى) يحتلّون العراق؛ وهناك عشراتُ الآلاف من الجنود الإسرائيليين يحتلّون الضفةَ وغزةَ (ناهيك عن الاحتلال الإسرائيليّ لمرتفعات الجولان السورية ومزارع شبعا اللبنانية). (ملاحظة: لم تَكْشف الحكومةُ الإسرائيلية عن العدد الحقيقيّ لقوات الاحتلال الإسرائيلية). وجميع القوات، من الطرفين، تأتي مع تجهيزاتها الكاملة ودبّاباتها ومروحيّاتها وجنودِها المتأهّبين بسهولةٍ فائقة للضغط على الزناد.

• **الموتى العراقيون/والموتى الفلسطينيون لا اعتبار لهم ـ بحسب المحتلّ.** في العراق المحتلّ، كما في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، لا اعتبار للناس، وبخاصة لموتهم، في عين المحتلين.

«نحن لا نُحْصيهم. لا اعتبار لهم. ليسوا مهمّين.» ذلك كان جوابَ موظّف في وزارة الدفاع الأميركية عن سؤال هيلين توماس «كم عراقيًا قُتِل في هذه الحرب؟»[١] وكما في حالة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، قُتِلَ عراقيون عند الحواجز الأميركية وداخل بيوتهم أثناء غارات ليلية شُنَّتْ عليهم.[٢]

فرح فاضل، العراقية البالغة من العمر ثمانية عشر ربيعًا، قتلتها قنبلةٌ قذفها جنديٌّ أميركيٌّ عبر نافذة بيتها. وأما مروان حسن فقد أَطلق عليه الأميركيون النار وهو أعزلُ من السلاح حين كان يَرْكض بحثًا عن أخيه؛ إذ توهّمتْ قواتُ الاحتلال الأميركية أنّ هناك عناصرَ من فدائيّي صدّام في المبنى.

والحكاية نفسُها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧. فقد قُتل ثائر صبوري، وهو في الحادية عشرة، حين طَوَّقتْ قواتُ الاحتلال الإسرائيلية مبنى سكنيًا مؤلّفًا من ثماني طبقات وأَمْطرتْه بالنيران، زاعمةً أنّ عناصر مسلّحة فلسطينية كانت تختبئ فيه.[٣]

---

* ـ كاتبة لبنانية، مديرة مركز الأبحاث التابع لمعهد الدراسات الجنوبية في كارولاينا الشمالية (الولايات المتحدة).

١ ـ Helen Thomas, "Who's Counting the Dead in Iraq?" **Miami Herald**, September 5, 2003.

٢ ـ Peter Beaumont, "Farah tried to plead with the U.S. troops but she was killed anyway," **The Observer** (UK), September 7, 2003.

٣ ـ Palestinian Committee on Human Rights, "Hebron: Israeli military operation leaves one child dead and two wounded," (PCHR), **Report**, September 9, 2003.

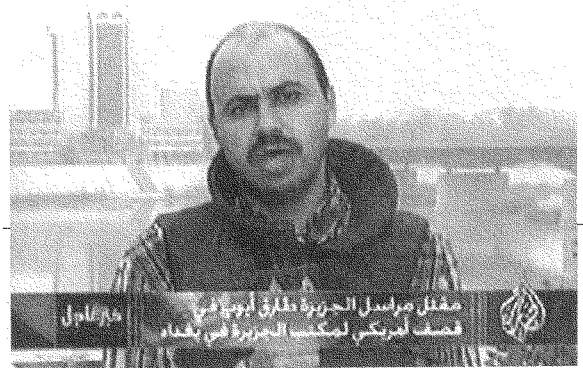

المدنيون والمراسلون لا اعتبار لهم عند الجنود الإسرائيليين والأميركيين: ضحايا مجزرة جنين ٢٠٠٢، والشهيد طارق أيوب مراسل «الجزيرة» في العراق

وكما يتمّ تشجيعُ وسائل الإعلام الأميركية على إحصاء كلّ ضحية أميركية، تقوم هذه الوسائلُ نفسُها بتجاهل الموتى المدنيين العراقيين «الذين لا يجري إحصاؤهم مثلما لا يُعرَف بأسمائهم.»[١] وبتجاهل الموتى المدنيين الفلسطينيين أيضًا الذين يُضْرب صَفْحًا عن ذِكْرهم ولا يُعتبر موتُهم عنفًا.[٢]

• والمراسلون لا اعتبار لهم أيضًا. ثم إنّ السياسة المتَّبعة حيال المراسلين في العراق المحتلّ والمناطق الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ هي: أَطْلِقِ النارَ أولاً، ثم اسألْ ثانيًا... إنْ كان ثمة ضرورةٌ للسؤال أصلاً.

ففي العراق تعمَّدتْ قواتُ الاحتلال الأميركية استهدافَ المراسلين، كما حَصَلَ حين أمرتْ وزارةُ الدفاع الأميركية بتنفيذ ١٠ ضربات ضدّ «وسائل إعلامية»[٣] فقتلتْ طارق أيّوب في مكتب «الجزيرة» في بغداد، وهو مكتبٌ معروفٌ للجميع. وقَتلتْ أيضًا تاراس بروتسيوك وخوسيه كوسو في فندق فلسطين، الذي هو مقرُّ وسائل إعلام أجنبية كثيرة. كما قَتلتْ قواتُ الاحتلال، وبلامبالاة، مازن دانا حين أَطلقت النارَ عليه ظانةً ـ على ما زعمتْ ـ أنّ آلةَ تصويره قاذفةُ صواريخ.

وفي المناطق الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، ضُرب الصحفيون وهُدِّدوا وتعرّضوا للمضايقات والمنع؛ واستُهدفتْ مقرّاتُ الإعلام ودُمّرتْ؛ وصُودرت آلاتُ البثّ.[٤] وأطلقت قواتُ الاحتلال الإسرائيلية النارَ على نزيه دروزه وجايمس ميلر فقتلتْهما، وتمّ تجاهلُ مقتلهما كما حصل مع أيّوب وبروتسيوك وكوسو ودانا.[٥]

فإذا كان قتلُ الصحفيين (الذي هو في أحسن الأحوال ناجمٌ عن الإهمال) يمرّ دون عقاب، فكيف سيَشْعر الصحفيون بالأمان؟ أم أنّ المحتلين ـ إسرائيليين وأميركيين ـ يَخْلقون عمدًا مناخًا من الخوف من أجل منع وسائل الإعلام من تغطية انتهاكات المحتلّين لحقوق المدنيين؟

• لا محاكمات. لا تهم. توقيفات فحسب. مئات، بل آلاف من الرجال والفتيان، يُعتقلون، ويُستجوبون، ويُعذَّبون، وتُساء معاملتُهم في معتقلات سرية، وفي أماكن سرية، ولا يُسْمح لهم برؤية محامين ولا بمراجعات قضائية ولا حتى بالاتصال بعائلاتهم.

في العراق الآن، مركزُ الاعتقال الأبرز هو في الطابق السفليّ من المطار، وكان أيّامَ صدّام حسين أكثرَ السجون رهبةً. لا يُسمح للزوّار بدخوله: وحدَهم موظّفو اللجنة الدولية للصليب الأحمر هم الذين يستطيعون زيارةَ المعتقلين، شرط ألاّ يَكْشفوا عمّا رأوْه.[٦]

وفي إسرائيل، هناك مركز رقم ١٣٩١، وهو قاعدة عسكرية سرية يُحْتجز فيها عددٌ لا يُعرف من الفلسطينيين والمتّهمين. في هذا الصدد تَكتب «اللجنةُ العامةُ المناهضةُ للتعذيب» في رسالةٍ مفتوحةٍ إلى الحكومة الإسرائيلية ما يلي: «إنّ وضعًا يكون فيه الأشخاصُ محتجزين في موقع سريّ، وإنّ مكانًا لا تُشْرف عليه السلطاتُ المعنيةُ ولا منظّماتُ حقوق الإنسان ولا

١ - Peter Beaumont, op.cit.

٢ - Fairness & Accuracy In Reporting, "Palestine: Journalists Find 'Calm' When Only Palestinians Die," **Media Advisory**, August 22, 2003.

٣ - Mark Forbes, " 'Dumb' bombs used to topple Saddam," **The Age** (Australia), June 3, 2003.

٤ - International Press Institute, "IPI Releases Updated Report on Press Freedom Violations in Israeli/Palestinian Conflict," June 13, 2003.

٥ - Reporters Without Borders, "Israeli army's attitude: Regret, but no real enquiries and certainly no one punished," July 30, 2003.

٦ - Sarah Smiles, "Status of detainees remains unclear," **Baghdad Bulletin**, June 24, 2003.

المحاكمُ ولا يُسمح للمحامين الذين يمثّلون المحتجَزين بالدخول، إنّ ذلك كلّه أمرٌ خَبِرْناه من الأنظمة الديكتاتورية حيث يُخبِّئ المستبدّون الجبابرةُ خصومَهم في معسكرات اعتقالٍ مجهولة.»[1] وهو أيضًا ما خَبِرْناه من قوات الاحتلال التي تتقنّع بخطاب «التحرير» و«الأمن.»

• **والناس يعانون.** البطالة المنتشرة (التي تصل إلى ٦٠٪ من مجموع القوة العاملة في العراق والمناطق الفلسطينية المحتلّة عام ٦٧)، وقلةُ المياه النظيفة، وصعوبةُ الوصول إلى المستشفيات، والنقصُ في الموادّ الأساسية كالطعام والدواء، وعُسْر التنقُّل ما بين المدن والجوار... كلُّ هذه الأمور، وكثيرٌ غيرُها، هي من التبعات المباشرة للاحتلال في كلٍّ من العراق والأراضي الفلسطينية عام ٦٧.

وفي الوقت ذاته يُنْظر إلى المقاومة الفلسطينية والعراقية بوصفها «إرهابًا،» وإلى المحتلّين أنفسهم بوصفهم ضحايا.

وفي الوقت ذاته أيضًا يواصل المحتلّون خلقَ «وقائع على الأرض.» فيبني الإسرائيليون مستوطناتٍ يهوديةً صرفة وحائطًا عنصريًا عازلاً، ويَسْرقون الأرضَ ومصادرَ المياه من الفلسطينيين. وتبني الإدارةُ الأميركيةُ نظامًا جديدًا في العراق ـ قوانينَ جديدةً، مصرفًا جديدًا، عقودًا جديدةً ـ من أجل خصخصة الموارد العراقية، خالقةً بذلك حاجزًا اقتصاديًا بين العراقيين ووطنهم.[2]

وفي الاحتلالين معًا يقوم دافعو الضرائب الأميركيون بتغطية الأكلاف: فيَدْفعون ٦،٣ بليون دولار سنويًا لتمويل الاحتلال الإسرائيليّ،[3] وأكثر من ٧٣ بليون دولار ـ حتى الآن ـ لتمويل الاحتلال الأميركيّ. بل إنّ بوش طلب من الكونغرس السماحَ له بصرف ٨٧ بليون دولار إضافية على الأمور الحربية.

مَشاهد من داخل الإمبراطورية

• **لا أرباح من دون أكلاف.** كِلا الاحتلالَيْن يَتْرك أثرَه في الخطط التوسُّعية المستقبلية للمحتلّ. ففي حالة الولايات المتحدة ستكون للسيطرة على هذه الرقعة الواسعة تبعاتٌ هامةٌ على الإمبراطورية الأميركية. ومنذ عام ١٩٤٥ والولاياتُ المتحدة في سباقٍ للسيطرة على موارد العالم قبل أن يسيطر عليها الإمبرياليون الآخرون ـ وكلُّهم يسعَوْن إلى إحكام هيمنتهم الكاملة عبر منع الشعوب الأصلية من التصرُّف بمواردها. ويكون هذا غالبًا عبر استخدام وسائل «التحييد» العنيف.

إنّ السيطرة الأميركية على العراق ستشكّل رافعةً للولايات المتحدة في سباقها مع اللاعبين العالميين الآخرين ـ أي الصين وروسيا وأوروبا ـ للتحكُّم بالأرض والنفط والمكاسب الجيوسياسية. كما أنّ الولايات المتحدة بعد احتلالها لأفغانستان والعراق قد ضاعفتْ من قوة ضغطها على إيران وسوريا، وقوَّتْ من تأثيرها في المنطقة بأسرها.

غير أنّ وجود خطة أميركية على هذا النحو لا يعني ضمانَ تحقُّقها الفعليّ. فبسبب الأكلاف المالية المتزايدة (التي قد تصل إلى ١٦٠ بليون دولار إنْ حصل بوش على مطالبه)، وبسبب الخسارة المتزايدة في أرواح الجنود الأميركيين نتيجةً للاحتلال، وكلُّ ذلك في خضمّ بطالةٍ داخلية (أميركية) متفاقمة وتقليصٍ في الميزانية الأميركية المخصَّصة للأمور الداخلية، فقد يَدْفع احتلالُ العراق بوش إلى خسارة الانتخابات الرئاسية القادمة في أدنى تقدير، وقد

١ ـ Letter from the Public Committee Against Torture to the Israeli Government, September 4, 2003.

٢ ـ رانية المصري، «إعادة بناء أمْ نقض البناء؟» مجلة الآداب ٧/٨، ٢٠٠٣.
http://www.adabmag.com/Issue%207-8-2003/p.8.htm; Campaign to Stop the War Profiteers and End the Corporate Invasion of Iraq, Institute for Southern Studies, www.southernstudies.org

٣ ـ SUSTAIN (Stop U.S. Tax-Funded Aid to Israel Now!). www.sustaincampaign.org

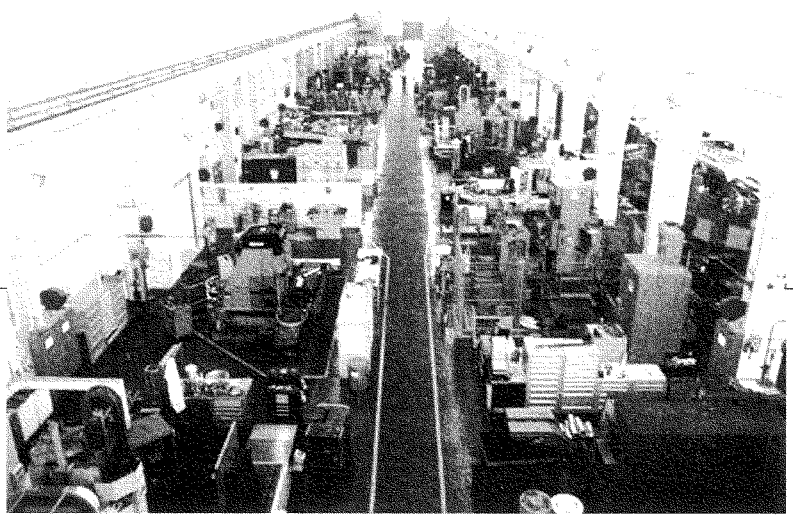

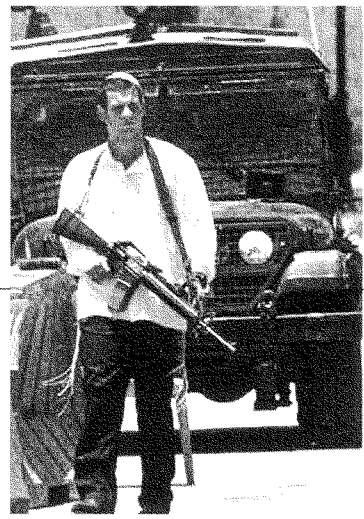

الغالبية تدفع لتربح الأقليةُ: المستوطنون الإسرائيليون وشركات السلاح الأميركية

يُضْعف الإمبراطوريةَ الأميركيةَ في أقصى تقدير بما يُوقف توسُّعَها بل ويقلِّصه.

والأمر مماثل في حالة إسرائيل. فاحتلالُ الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ قَرَّبَ الكيانَ الصهيونيَّ من حلمه بإنشاء إسرائيل الكبرى ومن إعلاء شأنه كقوة إقليمية عظمى؛ غير أنّ تحقيق مثل هذه الخطط ليس سهلاً. وثمة أصواتٌ داخل البنية الصهيونية تُقِرّ بأنّ احتلال الأراضي الفلسطينية يكلِّف ثمنًا داخليًا باهظًا. وها إنّ أفراهام بورغ، رئيسَ الكنيست الإسرائيليّ بين عامَيْ ١٩٩٩ و٢٠٠٣ والرئيسَ السابقَ لـ «الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل،» يقول في واحدة من افتتاحياته الواسعةِ التداول إنّ إسرائيل اليوم تَجْلس على «سِقالة من الفساد، وعلى أسس من القمع والظلم.» وتحدّث بورغ عن خيارَيْن فقط : إمّا إسرائيل الكبرى، وإمّا الديموقراطية، لا الاثنتان معًا.[١] ليس بإمكان الاحتلالَيْن، إذن، أن يستمرّا من دون استنزاف المحتلَّين استنزافًا كبيرًا على الصعيديْن الماليّ والبشريّ. وعلى المدى الطويل فإنّ كلا الاحتلالَيْن لا يُمْكن أن يستمرّ من دون تحوُّلٍ داخليّ كبير للمحتلّين أنفسهم.

• **الغالبيةُ تَدْفع لتربح الأقلية.** مِنَ المستفيدين الكبار من احتلال العراق والأراضي الفلسطينية عام ٦٧ الشركاتُ العسكرية الأميركية والمصانعُ التي تَدْعمها. فمنذ عام ١٩٩٥ اشترت إسرائيل ما قيمته ٨،٧٤٠،٩١٢،٤٢٧ دولار من الأسلحة من الولايات المتحدة. كما خُصِّصتْ ٤،٥٩٥،٣٥٠،٠٠٠ دولار إضافية لبيع أسلحة إلى إسرائيل. وبالإجمال فإنّ المجمَّع الصناعيّ الحربيّ الأميركيّ كسب، خلال السنوات الثماني الأخيرة وحدها، أكثرَ من ١٣ بليون دولار نتيجةً للعقود والمبيعات إلى إسرائيل؛[٢] أما الـ ٧٣ بليون دولار التي صَرفتها الولاياتُ المتحدة على حربها في العراق، والـ ٨٧ بليونًا التي يَطْلبها بوش إضافيًا، فستُقسم أساسًا بين دعم للقوات المسلّحة الأميركية وإعطاء ملايين الدولارات أرباحًا مباشرةً إلى الشركات الأميركية من أجل «إعادةِ بناءٍ» مزعومةٍ للعراق.

ولكنْ ماذا يجني **الناسُ** في إسرائيل والولايات المتحدة، إذا وضعنا الشركات جانبًا؟ مَنْ يستفيد في البلديْن من احتلال أراضي الآخرين؟

بالنسبة إلى الإسرائيليين، يتلقّى **المستوطنون** معوناتٍ أكبر، وبشكلٍ غير متوازن، مما يتلقّاه بقيةُ السكّان الإسرائيليين. فمثلاً، وبحسب تقرير منظّمة «السلام الآن» الإسرائيلية عام ٢٠٠٢، خَصَّصتْ إسرائيل عام ٢٠٠١ وحدَه ما لا يقلّ عن ٥٣٣،٦ مليون دولار للمستوطنين (الذين يشكّلون ٢،٩٪ فقط من كلّ سكّان إسرائيل) وللمستوطنات، منها ٤٤٠،٥ مليون دولار على الأقلّ مكرّسة لمصاريف فائضة ما كانت ستُصْرف لو لم توجَد المستوطناتُ. وهذه الأرقام لا تعبِّر إلاّ بشكل جزئيّ عن الأموال المخصّصة للمستوطنين. وبصورة أكثر تحديدًا، يتلقّى المستوطنون الإسرائيليون فوائدَ عبر الإسكان المدعوم الذي ما كانوا سيحصلون عليه من تلقاء أنفسهم. وبحسب «المؤسسة من أجل السلام في الشرق الأوسط،»[٣] فقد صُنِّفتْ أكثرُ المستوطنات كـ «مناطق ذات أولوية قومية ـ أ» وهذا يُتيح لها أسخى المساعدات، أو كـ «مناطق ذات أولوية قومية ـ ب» وبموجبها تَحْصل هذه المناطقُ على مساعدات أقلّ. وتتضمّن لائحةُ الحوافز التي تنطبق على مستوطنات الأولوية القومية أ والأولوية القومية ب ما يلي: إعاناتٍ لبناء المساكن (٥٧٠٠ دولار إلى ٨٦٠٠ دولار هبةً عن كلّ مسكن إضافةً إلى قروض ميسَّرة: ٧٥٪ ـ ١٠٠٪ إعانات لإيفاء أكلاف التنمية)، وللتربية (٩٠٪ إعانات لروضات الأطفال)، وللمعلّمين (٧٥٪ إعانات لأقساط

١ ـ Avraham Burg, "A Failed Israeli Society is Collapsing," **International Herald Tribune**, September 6, 2003.

٢ ـ "Arming the Occupation," Report by the Institute for Southern Studies, May 2003. rania@southernstudies.org

٣ ـ http://www.fmep.org/1197.html#settlements

الدراسات العليا)؛ ٨٠٪ إعانات لاستئجار البيوت، وللعمّال الاجتماعيين (٧٥ ـ ١٠٠٪ إعانات للتنقُّلات)، و٥ ـ ١٠٪ تخفيضات على ضرائب الدخل، و٣٥ ـ ٤٠٪ إعانات لإيفاء أكلاف الخِيم الزراعية المخصَّصة للخضار والزهور.

وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية التي تعيشها إسرائيلُ منذ سنوات، فإنّ لهذا البذخ على قسم صغير من السكّان الإسرائيليين (ألا وهم المستوطنون)، حتى في رأي الإسرائيليين «في التيار السائد،» تبعاتٍ قاسيةً على بقية السكّان الإسرائيليين... ناهيك عن تبعاتها على الفلسطينيين، وهي أسوأ بلا حدود طبعًا.

أما في الحالة الأميركية فيمكن القولُ إنّ أحدًا من الفقراء لا يستفيد من الاحتلال الأميركيّ للعراق. كما أنّ الطبقات الوسطى والفقيرة هي التي تَدْفع أساسًا فاتورةَ الاحتلال من جيوبها، بل ومن أرواحها أيضًا. وفي حين تزداد الميزانيةُ الحكوميةُ المخصّصة للحرب وللأعمال العسكرية، تعاني هذه الميزانية أزماتٍ ماليةً كارثية، ويتمّ تقليصُ الخدمات الاجتماعية ولاسيّما في الأمور التربوية والصحية. والمتضرِّرون الأكبر: أصحابُ الدخل المنخفض، والملوّنون (أي الأفارقة الأميركيون، والأميركيون الأصليون أو ما يسمَّى بالهنود الحمر، والأميركيون من وسط أميركا ومن أميركا الجنوبية).

وحتى داخل الجيش الأميركيّ نفسه، فإنّ أصحاب الدخل المنخفض والملوَّنين هم الذين يَدْفعون الثمن. فالحقّ أنّ الزيادةَ في الموازنة العسكرية، والزيادةَ في المصاريف على الحرب في العراق، لم تُترجَما زيادةً في الصرف على الجنود عند خطوط المواجهة أو على المحاربين الذين عادوا إلى أوطانهم من ساحة الحرب. علاوةً على أنّ القوات المسلّحة الأميركية، برغم وصفها بأنّها جيشٌ من «المتطوّعين» لكون الخدمة العسكرية غيرَ إجبارية، تتكوّن على نحوٍ غير متوازن من أصحاب الدخل المنخفض الذين ينخرطون في الجيش لعدم توفّر وظائف أخرى أو فرص تعليمية؛ وتتكوّن من الملوَّنين أيضًا. كما أنّ وزارة الدفاع، ولأول مرة في تاريخها، ذهبتْ إلى أبعد من حثّ الفقراء على الالتحاق بالجيش: فهي اليوم تَعمل بنشاط على انضمام مجموعة إثنية محدَّدة إلى الجيش. تقول جريدة **إندبندنت** البريطانية في هذا المجال إنّ «موظّفين كبارًا في وزارة الدفاع الأميركية حَدّدوا الأميركيين من وسط أميركا وأميركا الجنوبية بأنّهم أكثرُ مجموعة إثنية يبشِّر انضمامُها إلى الجيش بوعودٍ حسنة؛ ذلك لأنّ أعدادهم تزداد بسرعة في الولايات المتحدة، ويَضمّون مخزونًا كبيرًا من الرجال ذوي الدخل المنخفض وفي عمر الجندية ولا يَمْلكون إلاّ إمكانيات توظيفيةً وتعليميةً ضئيلةً أخرى. ثم إنّ جهود ضمّ الناس إلى الجيش امتدّت إلى مَنْ لم يتجنّسوا بعد، وكانت إدارةُ بوش قد أبلغتْ هؤلاء أنّ بمقدورهم تقديمَ طلب للحصول على المواطنية في اليوم الذي يلتحقون فيه بالجيش، بدلاً من أن ينتظروا السنواتِ الخمسَ المحدَّدةَ لتقديم الطلب عادةً عقب حصولهم على البطاقة الخضراء. وحاليًا هناك أكثرُ من ٣٧ ألفًا من غير المتجنّسين، كلُّهم تقريبًا من أميركا الجنوبية ووسطها، وقد سَجّلوا أسماءهم للانضمام إلى الجيش... [وهؤلاء] يقومون الآن بأخطر أعمال القتال، وأعدادُهم لا تتناسب [والمجموعاتِ الأخرى].»[١]

حين نقارن بين مَنْ يَدْفعون بأرواحهم ثمنَ هذا الاحتلال لقاءَ معاشاتٍ زهيدة من جهة، ومَنْ يستفيد من الاحتلال من جهة ثانية، ستكون النتيجةُ واضحة: الفقراء يُقْتلون ويُقتلون لمصلحة الأغنياء في الولايات المتحدة. فمثلاً وُعدتْ هاليبرتون، المرتبطةُ بنائب الرئيس الأميركي (لا غيره!)، بأرباح تبلغ ٤٩٠ مليون دولار من أموال الضرائب عن عقدٍ واحدٍ قُدِّم لها لـ «بناء العراق.»[٢]

١ ـ Andrew Gumbel, "Pentagon targets Latinos and Mexicans to man the front lines in war on terror," **The Independent** (UK), September 10, 2003.

٢ ـ www.southernstudies.org/campaignpage.asp

الاحتلال الأميركيّ كولونياليّ من طراز قديم، وأما الاحتلال الإسرائيليّ فيعود إلى حلم خلق وطن لليهود وحدهم

أوجُه الاختلاف بين الاحتلالين

ولكنْ برغم أوجه الشبه العديدة بين الاحتلالين تبقى هناك بعضُ الاختلافات الهامة.

• **خلاف في تصوير الاحتلالَيْن داخل الولايات المتحدة.** فمع أنّ الصحافة السائدة في الولايات المتحدة تصوِّر المحتلين الأميركيين والإسرائيليين ضحايا للمقاومة، وتصوِّر المقاومةَ من عمل رجالٍ غيرِ عقلانيين ومتطرّفين دينيًا، فإنّ وسائل الإعلام الأميركية السائدة تسمّي الاحتلالَ الأميركيَّ للعراق «احتلالاً،» ولكنّها لا تسمّي احتلالَ إسرائيل للضفة وغزة «احتلالاً!» فمن بين المقالات المنشورة في الصحافة الأميركية السائدة في الفترة الممتدة من ٣ أيلول (سبتمبر) إلى العاشر منه لعام ٢٠٠٣، فقط ٢٨٪ من المقالات التي تتحدّث عن قطاع غزة و١٦٪ من تلك التي تتحدّث عن الضفة الغربية استَخْدمتْ كلمة «احتلال،» في حين أنّ ٩٣٪ من المقالات عن العراق استَخدمتْ تلك الكلمة.(١)

فهل ستواصِل الصحافةُ الأميركيةُ وصفَ الاحتلال الأميركيّ للعراق بأنّه احتلال؟ أَمْ أنّ عرضَ مبادرات سلامٍ زائفة، إضافةً إلى مرور الزمن، سيغيِّران من ذلك الوصف كما حدث في حالة فلسطين؟

• **اختلاف في الهدف.** على أنّ وجه الخلاف الأهمّ بين الاحتلالَيْن هو في الهدف نفسه. فالاحتلال الأميركيّ للعراق هو احتلال كولونياليّ ومن طراز قديم: افرِض الاحتلالَ على السكّان: غيِّرِ القوانينَ: شَدِّدْ من السيطرة الأجنبيةَ على مواردهم: بدِّلْ مستقبلَهم: شيِّدْ بناهم التحتية بحيث تلائم المصالحَ الأجنبية لا الوطنية: عيِّنْ حكومةً وارسمْ خططًا لقيادةٍ في المستقبل تعمّق الشروخَ بين الناس: ثم ارحلْ عن البلاد، مخلِّفًا قواعدَ عسكريةً متناثرةً وآثارًا طويلةَ المدى.(٢) هذا النوع من الاحتلال تكرَّر في العالم في السابق: من الاحتلالَيْن الفرنسيّ والبريطانيّ للعالم العربيّ، إلى الاحتلالات الأوروبية الكثيرة لأفريقيا، والاحتلال البريطانيّ للهند، وهلمجرًا.

أما في فلسطين المحتلّة عام ٦٧، فالهدف مختلفٌ وأشدُّ هولاً. ذلك أنّ القواعد العسكرية الإسرائيلية والقوة العسكرية الإسرائيلية ليست مصمَّمة فقط لاحتلال السكّان الأصليين في حدّ ذاته، بل مصمَّمة أيضًا للطرد والهدم والتغويت [من غيتو]. فالحقّ أنّه لا يُمْكن، ولا يجب، النظرُ إلى الاحتلال الإسرائيليّ لأراضي ٦٧ معزولاً عن تاريخه: وإنّما علينا من أجل فهمِ أهدافِ ما يجري حاليًا أن نتذكّر هدفَ الحلم الصهيونيّ نفسه: ألا وهو خَلْقُ وطنٍ لليهود، لَهُمْ وحدَهم دون غيرهم، على أرض فلسطين.

ولعلّ مقارنةَ الاحتلال الإسرائيليّ لفلسطين بالاحتلال الأوروبيّ للأميركيتَيْن هي التي ستشكِّل مقارنةً أكمل بين أيٍّ احتلالَيْن.

خلاصة

بغضّ النظر عن أوجه الشبه والخلاف بين الاحتلال الأميركيّ للعراق والاحتلال الإسرائيليّ لأراضي ٦٧، فإنّ كلا الاحتلالَيْن يغذّي واحدُهما الآخرَ ويدعمه. فاحتلالُ العراق ـ أو محاولةُ احتلاله حتى الآن ـ واحتلالُ الأراضي الفلسطينية لعام ٦٧ منذ ٣٦ عامًا يَدْعمان خططَ المحتلين الأميركيين والإسرائيليين من أجل المزيد من الهيمنة والإخضاع. وبغضّ النظر عن أوجه الشبه والخلاف بين الاحتلالَيْن أيضًا، فإنّ المطالب واضحةٌ في الحالتين: إنهاء الاحتلالَيْن، وإنهاءُ الطبيعة العنصرية التي تغذّي هذه السياسات، وإنهاءُ الصمتِ الذي يتملّك كثيرًا من الشعوب (عربًا وغيرَ عرب) ويَسْمح لهذه السياسات بالاستمرار.

كارولاينا الشمالية

١ ـ اعتمدتُ على بحث سريع في لكسيس ـ نكيس. شكرًا لجويس كرم على مساعدتها.
٢ ـ رانية المصري، مصدر سابق